

## مستقبل الصراع الليبي في ضوء تدخلات القوى الإقليمية

كامل عبدالله

باحث متخصص في الشؤون الليبية

### ضبط المنافسة الخارجية

تسلط هذه الاجتماعات والزيارات رفيعة المستوى حول ليبيا الضوء على احتدام التنافس بين القوى الدولية والإقليمية المعنية بليبيا، الذي أدى إلى إضعاف مسار التسوية السياسية الرئيسي الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ما دفع رئيسها الجديد اللبناني غسان سلامة للحديث بشكل جريء أثناء تقديمه إحاطته للمرة الأولى إلى مجلس الأمن الدولي من مجمع الأمم المتحدة في العاصمة طرابلس يوم ٢٨ أغسطس، إلى التنبيه والمطالبة بضرورة توحيد المبادرات الدولية والإقليمية بشأن ليبيا تحت المظلة الأممية لأن تعددها يربك المسار السياسي الرئيسي الذي ترعاه الأمم المتحدة، كما جدد التأكيد على ذلك خلال مشاركته في اجتماعات برازافيل ولندن قبل الإعلان عن (خطة العمل من أجل ليبيا) خلال الاجتماع رفيع المستوى حول ليبيا في نيويورك بحضور قادة كل من بريطانيا تريزا ماي وفرنسا إيمانويل ماكرون ومصر عبدالفتاح السيسي وإيطاليا باولو جينتيلوني. وممثلين عن الجزائر وتركيا والإمارات ومنظمات إقليمية ودولية سبق أن قادت جهودها وقدمت مبادرات لتسوية الأزمة في ليبيا، إلا أنه يلاحظ أن هذه الجهود والمبادرات رغم تباينها واختلاف أهداف أطرافها منها إلا أنها اتفقت على أمرين رئيسيين:

الأول: إعادة هندسة المشهد الليبي من جديد، وهو ما تشير إليه الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية خلال العام ٢٠١٨ والتي تضمنتها المبادرات الإقليمية والدولية لتجنب أزمة الشرعية التي تعاني منها الأجسام السياسية الليبية.

الثاني: توحيد مؤسسات الدولة الليبية المنقسمة وإبعادها عن التجاذبات السياسية وإعادة هيكلتها وخاصة المؤسسات

خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، جرت في الكونغو برازافيل ولندن ونيويورك على التوالي ثلاث اجتماعات رفيعة المستوى حول ليبيا، كان الأول الاجتماع الثالث للجنة الأفريقية رفيعة المستوى حول ليبيا المكلفة من قبل الاتحاد الأفريقي يوم ٩ سبتمبر، والثاني اجتماع وزراء خارجية كل من بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا ومصر والإمارات وفرنسا يوم ٢٣ سبتمبر، والثالث جرى في نيويورك يوم ٢٠ سبتمبر على هامش أعمال الدورة رقم ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أعلن خلاله الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومثله الخاص إلى ليبيا غسان سلامة عن الاستراتيجية الجديدة للمنظمة الأممية في ليبيا و(خطة العمل من أجل ليبيا) التي تهدف إلى إحياء العملية السياسية المتعثرة في البلاد منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وسبق هذه الاجتماعات الثلاثة زيارات رفيعة المستوى إلى ليبيا قام بها وزراء خارجية كل من إيطاليا أنجيلينو ألفانو وبريطانيا بوريس جونسون يوم ٢٤ أغسطس وفرنسا جان إيف لودريان يوم ٤ سبتمبر، وهي القوى الغربية الرئيسية التي تخوض منافسة محتدمة في الساحة الليبية لإقناع الأطراف الفاعلة باستئناف الحوار وعملية التفاوض حول تعديل الاتفاق السياسي، فيما كثفت مصر لقاءاتها مع الأطراف الليبية على أراضيها لاستكشاف التحركات المستقبلية للأزمة في ظل استمرار حالة السهولة وضبابية المشهد المحلي الذي تتغير تحالفاته باستمرار دون تأثير إيجابي على المشهدين المتأزمين سياسيًا وأمنيًا، منذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٥، والذي تباينت بشأنه مواقف مختلف الأطراف بين التأييد والرفض.

الانتفاضة الشعبية ضد حكم العقيد معمر القذافي في العام ٢٠١١، والتي حظيت حينها بدعم دولي عبر تدخل عسكري قاده حلف شمال الأطلسي بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي وتأييد عربي، وبدأت كل سلطة تحظى بدعم خارجي وفر لها قوة سياسية وأمنية في مواجهة منافسيها المحليين، وذخيرة حية لنسف الجهود الأمية المبذولة لإعادة توحيد البلاد. كما ازدادت كذلك حدة الانقسام بعد توقيع الاتفاق السياسي الذي يهدف إلى بناء سلطة مركزية تعيد توحيد البلاد وتجديد شرعية وفعالية الأجسام السياسية التي انتهت ولايتها القانونية بموجب الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس العام ٢٠١١.

لكن ينبغي الإشارة إلى أن توقيع الاتفاق السياسي في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ جرى بضغط من القوى الكبرى، إلا أن نتيجته جاءت على غير المتوقع، سيما مع اختلاف مواقف الأطراف المحلية حول مواده خاصة المادة (٨) من باب الأحكام الإضافية الخاصة بالمناصب السيادية والمواد (١٦) و(١٧) الخاصة بإصلاح مجلس النواب، والمادة (٣٤) الخاصة بالترتيبات الأمنية وإخراج المجموعات المسلحة من المدن. وكان من نتيجة ذلك، انقسام مجلس النواب في طبرق وتفتته بين قلة رافضة للاتفاق يقودها رئيس المجلس عقيلة صالح، وأغلبية مؤيدة للاتفاق يقودها النائب الأول لرئيس المجلس محمد شعيب، ومجموعة أخرى من نواب الشرق تؤيد وتعارض الاتفاق في ذات الوقت لكنها تدافع عن حقوق (برقة) وترى أن الاتفاق لم ينصف إقليم برقة (شرق ليبيا) رغم تضحياته في الحرب على الإرهاب والثورة ضد نظام القذافي.

وهو أمر تكرر أيضاً لدى المؤتمر الوطني العام السابق في طرابلس (أول مجلس تشريعي منتخب بعد الإطاحة بالقذافي) والذي تحول أغلب أعضائه المؤيدين للاتفاق إلى المجلس الأعلى للدولة الذي يقوده عبدالرحمن السويحلي، بينما بقيت المجموعة الراضية بقيادة رئيس المؤتمر نوري أبوسهمين ونائبه الأول عوض عبدالصادق الذي ترأس وفد المؤتمر خلال عملية الحوار السياسي الليبي في الصخيرات، مصرّة على موقفها ورافضة للاتفاق حتى أنها أعادت عمل حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة خليفة الغويل مجدداً والتي خاضت اشتباكات مسلحة مع المجموعات المؤيدة للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني في طرابلس قبل أن تتمكن الأخيرة من تثبيت أقدامها في العاصمة. كما لم يسلم أيضاً المجلس الرئاسي وهو الجسم التنفيذي المنبثق عن اتفاق الصخيرات من الانقسام، إذ يقاطعه عضوان هما علي القطراني عن برقة

الاقتصادية والأمنية، وهو ما تتضمنه (خطة العمل من أجل ليبيا) والتي تشمل تعديل المناصب بهدف لإعادة هيكلة المؤسسات قبل اختيار مسؤوليها التنفيذيين من قبل المؤتمر الوطني العام.

ويبدو أن المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا غسان سلامة، بدأ عمله مدركاً أن احتدام التنافس الخارجي حول الأزمة الليبية قوض جهود المنظمة الأمية لدفع العملية السياسية وفاقم الأزمة سيما خلال السنوات الثلاثة الماضية التي شهدت زيادة حجم التدخلات الإقليمية بشكل غير مسبوق، وتباين مواقفها بشأن هوية السلطة الجديدة في ليبيا، بناء على طبيعة المصالح وإدراكها للوضع الأمني والسياسي وماهية القوى المحلية الليبية فضلاً عن الدور الإقليمي والدولي الذي يبحث عنه كل طرف. فإقليمياً تشكل حول الأزمة الليبية محوران، الأول يرفض إشراك الإسلام السياسي في أي ترتيبات متعلقة ببناء السلطة الجديدة في ليبيا ويدعم المشير خليفة حفتر الذي يقود مجموعة الجيش الوطني وهي قوات هجينة تشكل من مجموعات مسلحة قبلية وسلفيين وعسكريين سابقين؛ ويحظى بدعم كل من مصر والإمارات العربية المتحدة. والثاني يرفض إقصاء الإسلاميين وما يعتبره محاولات عسكرية الدولة التي يسعى إليها حفتر، وتتمثل قوته الرئيسية في مجموعات مسلحة جهوية وأيديولوجية ويحظى بدعم قطر وتركيا. أما دولياً تبدو القوى الرئيسية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهي الدول التي كانت تشرف على إدارة الأقاليم الليبية قبيل استقلال البلاد منتصف القرن الماضي، متمسكة بمشاريعها الخاصة في البلاد، والتي قد تتعارض في بعض الأحيان مع المشروعين الإقليميين حول الدولة الليبية.

ويسعى غسان سلامة من خلال خطته الجديدة إلى محاولة ضبط المنافسة المحتدمة إقليمياً ودولياً حول الأزمة في ليبيا والحد من التأثيرات الكبيرة للقوى الإقليمية على حالة الاستقطاب التي باتت مكرسة لعملية الانقسام الذي بدأ بشكل رسمي في البلاد منذ منتصف العام ٢٠١٤ على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في قيادة جهود التسوية السياسية للأزمة الليبية مقتنعاً بأن غياب التنسيق وبقاء الجهود الإقليمية والدولية منفردة في هذا الشأن لن يدفع إلى المضي قدماً.

#### مشهد منقسم

مع الانقسام الفعلي لمؤسسات الدولة الليبية السياسية والأمنية والاقتصادية بشكل عام، تكرست حالة الفوضى في ظل ضعف السلطة المركزية منذ سقوط النظام السابق عبر

## مستقبل الأزمة الليبية: الحلول والتحديات

المربع الأول ستكون إجبارية مع كل فشل يلحق بالترتيبات السياسية والأمنية المستقبلية، ما يعني تكريس الانقسام الراهن في البلاد الذي بدأ قبل ثلاث سنوات.

### معضلة تعديل الاتفاق السياسي

دفع استمرار الخلاف المحلي والإقليمي والدولي حول الاتفاق السياسي الليبي الأمم المتحدة مجدداً للدعوة إلى إعادة التفاوض مرة أخرى لتعديل الاتفاق في وقت تتضارب فيه قراءات الأطراف الخارجية للمشاهد الليبي في ظلّه بين فريقين رئيسيين:

**الأول:** يرى أن الاتفاق السياسي ينتهي في ١٧ ديسمبر المقبل وهي القراءة السائدة في مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا، وهي الدول الداعمة لمجموعة الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر وترى أن الأزمة في ليبيا بحاجة إلى اتفاق جديد يركز على إشراك المؤسسة العسكرية في الترتيبات السياسية.

**الثاني:** يرى أن الاتفاق السياسي الليبي لا يشير في نصوصه إلى انتهاء ولايته وبالتالي يجب التمسك به مع إدخال تعديلات محدودة على بعض مواده، وهي القراءة السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والجزائر وهي في مقدمة الدول الداعمة للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني.

إلا أن هذين الموقفين يتفقان على ضرورة مساعدة الليبيين على تشكيل سلطة سياسية موحدة رغم الخلاف على آلية تشكيل السلطة وكيفية بناء المؤسسات السياسية والأمنية بشكل خاص. فالفريق الأول المعروف بدعمه للمشير حفتر يرى أنه يجب أن يقود عملية البناء وأن تعمل المجموعات الأخرى تحت قيادته ويستعجل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية خلال العام ٢٠١٨، ما يعني الذهاب إلى مرحلة انتقالية خامسة من عمر الأزمة. بينما الفريق الثاني يشدد على ضرورة إشراك الجميع في عملية البناء لكنه يتمسك باستكمال عملية التوافق وإنجاز مشروع الدستور قبل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية للتأكيد على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية.

ووسط هذا الانقسام الدولي والإقليمي حيال الترتيبات القادمة للعملية السياسية والأمنية في ليبيا، تبدو عملية تعديل الاتفاق السياسي تحدياً أولياً لإعادة إحياء العملية السياسية، فالمعضلة الأولى التي ستواجه عملية استئناف المفاوضات تتمثل في أزمة الشرعية والانقسام التي تعاني منها الأجسام السياسية الرئيسية في البلاد، والتي تسعى عملية التفاوض لاحتوائها. بالرغم من أن الاتفاق السياسي يحدد آلية تعديله من خلال تشكيل لجنتي من مجلسي الدولة والنواب، إلا أن عملية التفاوض الجديدة قد تشهد إشراك أطراف أخرى ما

وعمر الأسود عن الزنتان فيما استقال ممثل الجنوب موسى الكوني احتجاجاً على الأداء الضعيف للمجلس الرئاسي، بينما يلعب عضو المجلس عن برقة فتحي المجبري دور المعرقل والمعارض لعمل المجلس الرئاسي.

ولم يتوقف الانقسام حول الاتفاق السياسي على المؤسسات السياسية فقط، لكنه امتد أيضاً إلى المؤسسات الاقتصادية والكيانات الاجتماعية ومجموعاتها المسلحة. فعلى المستوى الاقتصادي فشل اتفاق توحيد المؤسسة الوطنية للنفط في البيضاء شرق البلاد وطرابلس، الذي جرى الإعلان عنه في يوليو ٢٠١٦ في تونس، وكذلك اتفاق توحيد المصرف المركزي بين البيضاء وطرابلس الذي جرى في مايو ٢٠١٦. واجتماعياً وأمنياً امتد الانقسام إلى كبرى القبائل المصطفة حول أقطاب الصراع المسلح، ففي بنغازي انضم القياديان في عملية الكرامة المهدي البرغثي وفرج إقعيم إلى الاتفاق السياسي بعد اختيار الأول وزيراً للدفاع والثاني وكيلاً لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني وهما من قبيلة العواقر أكبر قبائل شرق ليبيا التي وفرت حاضنة اجتماعية لعملية الكرامة بقيادة حفتر؛ وباتت منقسمة بين مؤيدين للاتفاق ومؤيدين لحفتر. كذلك امتد الانقسام إلى مصراتة بين مؤيدي ومعارض الاتفاق حول الترتيبات السياسية والأمنية الخاصة به، وكذلك إلى الزنتان التي يؤيد جزء منها عملية الكرامة ويشارك الآخر في حكومة الوفاق عبر رئيس مجلسها العسكري أسامة الجويلي الذي عينه السراج أمراً للمنطقة العسكرية الغربية. إضافة إلى أن كل من حفتر والسراج أعلن تقسيم البلاد إلى مناطق عسكرية وعين عليها قيادات تابعة لكل منهما في تحد جديد يقوض جهود توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية.

إن النتيجة العكسية التي أفرزها الاتفاق السياسي الليبي منذ توقيعه بين أطراف الحوار الليبي، تبدو منطقية في ظل تكريس حالة عدم الالتزام بأي اتفاقات وتفاهات يجري التوصل إليها بين الفاعلين الليبيين وحتى الإقليميين بشأن الأزمة في البلاد، مع عدم نجاعة آلية العقوبات الدولية التي أقرتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحق ثلاث شخصيات ليبية في العام ٢٠١٦، وهم رئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح وكل من رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبوسهمين ورئيس حكومة الإنقاذ الوطني خليفة الغويل في طرابلس. وهو ما يكرس الإفلات والتخلص من أي التزامات قد يجري التوصل إليها مع الخطة الجديدة لدفع العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة خلال الأيام القادمة، ويجعل الركون إلى نقطة ارتكاز يمكن الانطلاق منها في الأيام القادمة للمضي قدماً أمراً صعب المنال، وبالتالي فإن العودة إلى

قد يعرضها لانتقادات متوقعة تطعن في شرعية المشاركين، وبالتالي قد تؤخر عملية التعديل، وهو احتمال على ما يبدو أن المبعوث الأممي قد جهز مبكراً لتخطي تلك العقبة عندما أعلن ضمن (خطة العمل من أجل ليبيا) أنه في حال رفض البرلمان إقرار التعديلات دستورياً فسيجري إسناد هذه المهمة للمؤتمر الوطني العام الذي سيجري تشكيله ضمن المرحلة الثانية للخطة الأمامية الجديدة وهو الكيان الذي سيتولى بحسب المعلن حسم القضايا الخلافية الكبرى مثل صياغة الدستور وتعيين المسؤولين التنفيذيين لتسيير شؤون الدولة.

وتتضمن (خطة العمل من أجل ليبيا) التي أعلنها المبعوث الأممي غسان سلامة خلال الاجتماع رفيع المستوى حول ليبيا في نيويورك ثلاث مراحل رئيسية تبدأ المرحلة الأولى منها بتعديل الاتفاق السياسي من خلال عملية تفاوض جديدة يخوضها ممثلون عن مجلسي النواب في طبرق والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس، وتشمل المرحلة الثانية تشكيل مؤتمر وطني موسع بمشاركة جميع الأطراف يتولى اختيار أعضاء المؤسسات التنفيذية على أن يترافق ذلك مع إقامة حوار مع الجماعات المسلحة بهدف إدماج أفرادها في العملية السياسية والحياة المدنية، على أن تكون هناك مبادرات لتوحيد الجيش الوطني، مع استمرار جهود المصالحة المحلية وتكثيفها واتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة قضايا النازحين محلياً، بينما تشهد المرحلة الثالثة إجراء استفتاء على الدستور وتنتهي بانتخابات رئاسية وبرلمانية، وهي الخطة التي حدد المبعوث الأممي عاملاً واحداً للانهاء منها.

وينبغي التنبيه هنا إلى أن غياب الحوار والاتفاق الأمني بين القوى والمجموعات المسلحة في البلاد كان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت خلال العامين الماضيين في تقويض الاتفاق، سيما وأن القوى المسلحة جميعها تتصرف بشكل مستقل وغير خاضعة لسيطرة أي من الأجسام والفاعلين السياسيين، رغم أن الأخيرة وفرت في كثير من الأحيان غطاءً وشرعية للقوى المسلحة لتفعل ما تشاء بعد أن وجدت نفسها غير ملزمة باتفاق لم تكن طرفاً فيه. وبالتالي فإن أحد أخطر ما يهدد عملية التسوية السياسية هو تأخير الحوار الأمني الذي من شأنه دعم أي اتفاق سياسي يجري التوصل إليه، وهو حوار يتطلب ضمانات ومحفزات دولية وإقليمية جادة وقواعد محددة للمجموعات المحلية حتى يمكن ضمان انخراط الأطراف المؤثرة في عملية التسوية الأمنية، مع الاهتمام بالمبادرات الأمنية المقدمة محلياً في هذا الشأن من قبل المؤسسات الأمنية والعسكرية.

### العمل على أربع جبهات

مع شروع المبعوث الأممي غسان سلامة في العمل بخطته الجديدة، تبقى فرص النجاح قوية للمضي قدماً في العملية

وعلى سلامة أن يعمل مع القوى الغربية الرئيسية للوصول إلى صيغة توافقية فيما بينها بشأن الوضع في ليبيا للحد من حالة التنافس بينها حول ليبيا سيما بين إيطاليا وفرنسا التي تسعى كل منها لتعزيز مصالحها على حساب الأخرى، خصوصاً ما يتعلق برؤيتها لإدارة ملفي الهجرة غير الشرعية والمصالحة الاقتصادية المتنازع عليها بين القوى الغربية في ليبيا. وإقليمياً فيلاحظ أن دول الإقليم استثمرت بشكل كبير في أطراف الصراع الليبي لكن تحييدها وإن كان صعباً مع استمرار الاستقطاب الإقليمي إلا أنه يبدو أمراً ضرورياً لدفع عملية التسوية السياسية، لأن غياب التفاهم والاتفاق الإقليمي حول تسوية الأزمة الليبية سيطلق من عمر الأزمة وبإمكانه نسف الجهود الأمامية لتحقيق التسوية والمصالحة المحلية.

أما ثالثاً ومحلياً، فينبغي على المبعوث الأممي تسيير عملية التفاوض بين الأطراف الليبية المختلفة ورعاية الحوار السياسي بمواعيد محددة مع ضرورة السعي إلى نقل عملية الحوار إلى داخل ليبيا وإلزام مختلف الأطراف على الالتزام بالحوار والتفاهم والاتفاقات التي يتم التوصل إليها، سواء من خلال توقيع عقوبات أو من خلال عزلها سياسياً وخارجياً، تجنباً لتكرار إخفاقات الماضي القريب التي أسهمت في إفشال الاتفاق السياسي. ورابعاً ضرورة إطلاق الحوار الأمني بين المؤسسات الأمنية الرسمية والمجموعات المسلحة حتى يمكن احتوائها وتحييدها عن الصراع السياسي مع العمل على فك ارتباطاتها الخارجية وفصلها عن الظهيرين السياسي والاجتماعي الذي يوفر لها دعماً يجعلها في مركز متقدم عن مؤسسات الأمن الرسمية.

### مستقبل الأزمة الليبية

يمكن القول إن عملية تسوية الأزمة الليبية مركبة، فمن جهة تبدو البلاد في الوقت الراهن بحاجة ماسة إلى سلطة سياسية موحدة لتسيير الأعمال وإدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وتمكين المجتمع الدولي من التعامل مع جهة محددة يمكن من خلالها تقديم الدعم اللازم لمساعدة الليبيين على

## مستقبل الأزمة الليبية: الحلول والتحديات

الأولى. وعليه فإن استمرار حالة الانقسام الراهن وتصلب مواقف الأطراف الليبية حيال بعضها لن يفيد وسيدفع البلاد نحو التقسيم الفعلي، كما أن حرص الأطراف المحلية على التمسك بتحالفاتها الخارجية يقود إلى هذا السيناريو لكنه لن يستمر جراء تغير المصالح. لذلك ستعمل الأمم المتحدة على استئناف الحوار الليبي سياسياً وأمنياً لتوحيد الرؤى حول الأزمة لكن ضمان النجاح يبقى رهين تطور المواقف المحلية والإقليمية والدولية، حول صيغة الحل الذي يحفظ مصالح ومكاسب مختلف الأطراف.

بناء دولتهم، وهو ما يسعى إليه المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة إلى تحقيقه من خلال تطبيق الاتفاق السياسي الليبي الذي يهدف لبناء سلطة قادرة على تسيير الأعمال وإدارة شؤون البلاد. من جهة أخرى فإن ليبيا بحاجة لبناء الدولة وهي عملية معقدة تتطلب حوارات معمقة بين مختلف الأطراف الفاعلة سياسياً واجتماعياً وأمنياً للتوافق على الصيغ الخاصة بكيفية توزيع الثروة والسلطة في البلاد وتحديد نوع النظام السياسي وشكل النظام الإداري للدولة. وهذه الرؤية تختلف في شطرها الثاني مع رؤية القوى الخارجية إقليمياً ودولياً التي يهملها وجود سلطة واحدة تتعامل معها في ليبيا بالدرجة